محليات

بحضور مميز.. انطلاق مؤتمر الحرب في سورية وتداعياتها وآفاقها الذي تنظمه الجمعية البريطانية السورية

خميس لـ«الوطن»: ما ينبثق عن المؤتمر سيندرج ضمن آلية عمل الحكومة

الأخرس: الاخرس: لاتخاذ إجراءات تشريعية واضحة واجراءات تخفف حدة تبعات الحرب على السوريين

| محمد منار حميجو

عقدت الجمعية السورية البريطانية مؤتمراً بعنوان الحرب في سورية وتداعياتها وآفاقها، تناول ما رتبته الحرب على الجوانب الاقتصادية في البلاد، وترأس الجلسة الأولى للمؤتمر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس والتي تناولت آثار الحرب على قطاع النفط والكهرباء والنقل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال رئيس مجلس الوزراء: إن هذه اللقاءات تصب في بوتقة ما تقوم به الحكومة وتضيء على ما يمس حاجة المواطن السوري وتركز على تداعيات مفرزات الأزمة.

وأكد خميس أن التواصل الدائم مع الجمعية بتكاملية مطلقة معها وما ينبثق عن نتائج المؤتمر سيكون من ضمن آلية عمل الحكومة.

من جهته بين الدكتور فواز الأخرس أن أمس هو ذكرى تأسيس الجمعية البريطانية السورية بدمشق، مبيناً أنه ومع دخول الأزمة السورية عامها السابع والتي لم يواجهه بلد في التاريخ مثل هذه الحرب الشرسة التي يشنها عدد كبير من الدول الأجنبية تم كشف المستور بعد أن اعتدنا سماع المسؤولين الغربيين وهم يعترفون بتورط حكوماتهم في هذه الحرب الكونية القذرة على سورية.

وخلال كلمة له ألقاها في افتتاح المؤتمر أشار الأخرس إلى أن التبعات المأساوية المدمرة للحرب تستمر في التصاعد بشكل يلحق ضرراً بجميع السوريين، مؤكداً ضرورة عدم التنصل من المسؤولية، والاعتراف بأن الظروف التي كان يعيشها السوريون قبل الأزمة وخاصة على الصعيد الاقتصادي كانت مثالية، مشيراً إلى استثمار القوى الأجنبية الأوضاع الصعبة من خلال استغلال عدد من السوريين في ظل عدم وجود فرص اقتصادية كافية لتدبير احتياجات المواطنين.

واعتبر الأخرس أن التوزيع غير المتساوي للدخول أدى إلى عدم وصول مزايا الإصلاح إلى شريحة واسعة من السكان، موضحاً أنه قد تكون المجتمعات الريفية هي التي عانت أكثر من غيرها من تلك التبعات ما أدى إلى ولادة الأزمة من رحم ما يسمى البيئة الحاضنة.

وأضاف الأخرس: إن تطلعنا إلى المستقبل، لا يعتمد على معالجة التحديات التي ما زالت قائمة منذ تلك المرحلة وحسب، بل يعتمد على كيفية معالجة المشاكل الجديدة والأكثر جسامة التي أوجدتها الحرب، مشيراً إلى وجود أجزاء كبيرة من المدن والبلدات السورية دمرت وتعرضت للخراب، وتدمير قسم كبير من البنية التحتية العامة.

ورأى الأخرس أن الأمر لم يقتصر على ذلك بل ضاقت سبل عيش الناس وأحوالهم المعيشية بشكل لا يطاق، واجبر السوريون بالظلم والقهر تحمل العقوبات المفروضة من الدول الغربية بصورة غير إنسانية، مشيراً إلى أنه ومع تصاعد الحرب وتزايد النهب الذي تعرضت له الموارد الطبيعية السورية وجدت الحكومة نفسها مضطرة لمعالجة جميع التحديات بموارد مالية ضئيلة وخبرات تقنية محدودة.

وقال: نعتقد أن تحقيق التوازنات الدقيقة بين ما يجب الحصول عليه وما يمكن الاستغناء عنه سيكون النمط السائد للعمل لبعض الوقت، وقد تكون الخيارات التي تتخذها الحكومة حاسمة في الأشهر والسنوات القادمة، مضيفاً: ستكون الحاجة ماسة لتطبيق قواعد الحوكمة بشفافية تامة، ومن ثم التدقيق والمراقبة الخارجية المستقلة والشاملة لتقييم كفاءة هذه الإجراءات وفعاليتها للوصول إلى الهدف المنشود.

وأكد الأخرس ضرورة اتخاذ إجراءات تشريعية واضحة المعالم وذات أهداف محددة وإجراءات إدارية وقضائية لتخفيف حدة تبعات الحرب، على الشعب السوري، وضرورة الحد من انتشار نطاق الفساد المالي والاقتصادي والخلقي والتربوي والتصدي لنهب الموارد الطبيعية في هذا البلد العظيم، معتبراً أنه خطوة مهمة لاستعادة ثقة المستثمر السوري بالاقتصاد الوطني واجتذاب رؤوس الأموال لإعادة إعمار البنية التحتية للاقتصاد وللمدن.

وأكد الأخرس أن فساد القضاء يفضي إلى نهاية الدولة كما قال ابن رشد، وأنه وعلى الرغم من تداعيات الحرب فإن أعظم الموارد التي تمتلكها سورية والتي تتمثل برأس مالها البشري، مؤكداً أن آثار الأزمة ستكون أكبر بكثير لو لم يقرر الكثير من أبناء الشعب السوري البقاء وتحمل المسؤوليات في جميع القطاعات بما فيها قطاع التعليم والصحة والطاقة والنقل والاقتصاد.

وأضاف الأخرس: إنه ومع عودة الأمن لا يساورني الشك بأن العديد من السوريين خارج سورية سيعودون إلى سورية، وضمان مستقبل سورية يعتمد على ضمان توفير التعليم الجيد والمناسب لجيل سورية الضائع من الأطفال في مرحلتي المدرسة وما قبل المدرسة، مؤكداً على الحاجة إلى برامج تأهيلية.

شعبان: نشكو من الفساد لكن المحاسبة ضعيفة

| الوطن

أكدت المستشارة الإعلامية والسياسية برئاسة الجمهورية بثينة شعبان أن الإرهاب والفساد وجهان لعملة واحدة، مضيفة: نشكو من الفساد لكن المحاسبة ضعيفة وليست صارمة.

ورأت شعبان أن الوزير حينما يتسلم مهامه ينسف ما عمله نظيره السابق داعية إلى إعادة منصب أمين عام للوزارة باعتبار أن منصب الوزير سياسي يرسم السياسة العامة للوزارة بينما أمين الوزارة يتولى الملفات الإدارية ويكون على اطلاع بكل الأمور التفصيلية فيها.

وشددت شعبان على ضرورة إحداث مجلس استشاري في الوزارات معتبرة أن هناك وزراء يتجاوزون كل الإمكانات ويفعلون ما يحلو لهم وأكدت شعبان ضرورة تغير العقل الحكومي مع توفير النيات لتطوير آلية العمل.

أضرار النقل تجاوزت ٤,٥ مليارات دولار

| الوطن

أكد وزير النقل علي حمود أن أضرار النقل خلال الأزمة بلغت أكثر من ٤,٥ مليار دولار، مشيراً إلى وجود محافظات لم يتم حصر أضرارها بسبب عدم إمكانية الوصول إليها لخضوعها لسيطرة العصابات الإرهابية المسلحة، متوقعاً أن تصل الأضرار بعد حصرها إلى أضعاف الرقم المعلن.

وأعلن حمود أن إيرادات قطاع النقل انخفضت من ١,٣ مليار إلى ١٠٢ مليون دولار ما يعادل ٩٢ بالمئة، مؤكداً تدمير ٨٤٠٠ كيلو متر من الشبكة الطرقية.

وأضاف حمود: إنه تم تدمير أكثر من ٥٠ جسراً حيوياً بشكل ممنهج ومدروس، وفق أهداف إستراتيجية وضعت من قبل التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن.

وأكد حمود أنه تم تدمير ١٧ جسراً على مستوى الشبكة السككية وتدمير ١٨٠٠ كم بشكل شبه كامل من أصل ٢٤٥٠ كم.

تكريم الحكومة نقدها

| المحرر الاقتصادي

مما شك فيه أن مبادرة الجمعية البريطانية السورية بإقامة مؤتمر حول تداعيات الحرب على سورية وآفاقها، وسط دمشق، وبحضور حكومي لافت، يقدم رسالة علنية بأننا نعمل ونفكر لما بعد الحرب، وهو خطوة جدية وغاية في الأهمية من حيث طبيعة المبادرة ومضمونها وتوقيتها ورسائلها.

ومما لا شك فيه أيضاً، أن مشاركات بعض ممثلي الحكومة لم ترتق إلى مستوى الحدث، عبر طروحاتهم المفعمة بالتنظير واجترار الأرقام والتصريحات التي حفظناها عن ظهر غيب، باستثناء اغتنام المؤتمر كفرصة لإعلان بعض الإنجازات في بعض القطاع الحيوية.

الصدمة من وقع محاضرات العديد من الوزراء أصابت أغلب الحاضرين، علماً بأن المداخلات العفوية والصادقة، وما أكثرها، لم تنقل إلا جزءاً مما كان يدور همساً، وبإيماءات لغة الجسد بين الحضور. وهنا نسجل بعض الملاحظات والأسئلة التي لم يتوفر لنا الوقت لطرحها من منبر المؤتمر:

غياب المنهجية كان سمة عامة لجميع الأبحاث التي عرضت، وخاصة في محور الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد، فلا ارتباط أبداً بين عناوين الأبحاث وما تم طرحه باسمها، ونسأل: كيف يمكن لوزير أو وزيرة إدارة قطاع حيوي في الحكومة إن لم يمتلك من المنهجية الجزء اليسير الذي يمكنه من كتابة بحث منسجم بين العنوان والمحتوى؟ لأن الواقع ينطبق عليه المثل القائل «العرس بدوما والطبل بحرستا».

في أول لقاء صحفي مع وزير التنمية الإدارة عندما توجهنا بالسؤال عن ماهية الوزارة، قال لنا: إنه «نائب القائد العام للإصلاح الإداري» وإن حصاد النتائج ممكن أن نلمسه بعد ستة أشهر، وكانت الوزيرة الحالية معاونته، وشريكته في برنامج الإصلاح، أما اليوم وبعد عدة سنوات نسأل: أين نتائج الإصلاح الإداري أم إن الوزارة كانت مشغولة بالتدريب والتأهيل وكأنه المشكلة الوحيدة في فضائنا الإداري الفوضوي؟ وكيف نتحدث عن مشكلة نقص الكوادر والكفاءات رغم وجود البطالة من الاختصاصات والكفاءات كافة؟ أليس أجدر بالوزيرة، التي لا يشفع لها حداثتها في المنصب وهي ابنة الوزارة منذ تأسيسها، أن تبحث في أسباب الهروب من القطاع العام وخاصة لأصحاب الكفاءات؟

لم يكن تسويغ وزير العدل مقبولاً لجهة سوء فهم الكتاب الخاص بالتضييق على حرية الإعلام، إذ إن الخلاف كان على عبارة استهداف عمل الحكومة، وليس على موضوع هيبة الدولة، الذي لا نختلف فيه مع أحد، علماً بأن مهمة الإعلام تقويم أداء الحكومة عندما تخطئ لأنها بخطئها نسيء لهيبة الدولة، وهنا أنقل على لسان أستاذنا في كلية العلوم السياسية سمير إسماعيل (رحمه الله) قوله: إن «تكريم الباحث نقده» لنقول «تكريم الحكومة نقدها»، ويمكننا أن نفهم أن ما حدث هو سوء صياغة للكتاب أو سوء إدارة وليس سوء فهم من الإعلام.

فيما يخص الفساد والهيئات الرقابية، نتفق مع جميع الطروحات المنادية بضرورة استقلاليتها، وفصل تبعيتها عن الحكومة، إلا أن المشكلة الكبرى ليست في هذه الهيئات والأجهزة فقط، بل في القضاء، وهنا نسأل: لماذا يسعى المتورطون في بعض التقارير التحقيقية والتفتيشية لإحالتها فوراً على القضاء فينام بعضها في أدراج النيابة العامة واللجان التدقيقية وغيرها لسنوات؟ والمقولة الشائعة: «عندما يحال الملف التفتيشي على القضاء يستريح الفاسد»! ونسأل أين ملفات شركات الصرافة التي يشارك فيها أو يدعمها متنفذون ومارست كل أنواع المضاربات وتهريب العملة وأضرت بالاقتصاد كما الحرب؟ أين الدعاوى بحق كبار المتنفذين المتورطين في القروض المتعثرة؟ ولماذا البحث عن كبش فداء من الموظفين المأمورين، دون أن ننكر فساد العديد منهم؟

أين قوة القانون الكفيلة بتطبيقه على جميع المواطنين بالدرجة نفسها؟

أليست النصوص التشريعية هي البنية التحتية الأساسية في السلطة القضائية؟ فهل قضمت الحرب القوانين، أم إنها لم تطبق بالدرجة نفسها على المخالفين؟

وأخيراً، نتفق مع الكثير مما طرح عن التقصير في تعويضات العاملين في القضاء وغيرهم في جميع مفاصل العمل الحكومي، وبتعطل عمل مجلس الشعب عملياً، ونأمل أن تكون مشاركات اليوم أقل تنظيراً وأكثر قرباً من الحقيقة، لأننا نريد للحكومة أن تنجح في عملها.

وزير النفط: ذاهبون إلى عقود نوعية لتأمين الفيول.. وقريباً ننتج ١٢ ألف برميل نفط يومياً

إطفاء أبار الغاز في حيان بشكل كامل والبدء بإنتاج مليوني متر مكعب منها

| الوطن

أعلن وزير النفط علي غانم أن خسائر قطاع النفط المالية خلال الأزمة بلغت ٦٦ مليار دولار، منها المباشرة ١١ مليار دولار، على حين بلغت الخسائر غير المباشرة ٥٥ مليار.

وخلال استعراضه لخطة الوزارة كشف غانم عن تخطيط الوزارة وذلك بزيادة إنتاج النفط الخفيف من ٨ إلى ١٢ ألف برميل يومياً، وإنتاج الغاز من ٩ إلى ١١,٥ ألف مليون متر مكعب، والفوسفات ٢,٢ مليون طن، مشيراً إلى توقف الوزارة عن إنتاج الفوسفات منذ بداية الأزمة.

وقال غانم: ترتب على الحكومة أعباء مالية نتيجة استيراد المشتقات النفطية الأساسية، وخصوصاً أن البلاد أصبحت تعتمد على استيراد احتياجاتها من المشتقات النفطية بعد أن كانت من الدول المصدرة.

وأشار غانم إلى قيمة الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية والتي بلغت كلفتها الإجمالية السنوية ٢,٩ مليار دولار ما يعادل ١٦٠٠ مليار ليرة سورية، موزعة على ١,٨ مليون متر مكعب مازوت بكلفة ٩١٤ مليون دولار، و١,٤ مليون متر مكعب بنزين بكلفة اجمالية٧٦٧ مليون دولار، على حين الغاز المنزلي وصل الاستهلاك السنوي إلى ٥٤٠ ألف طن بكلفة إجمالية ٣١٣ مليون دولار.

وبالنسبة للاستهلاك المحلي السنوي من مادة الفيول بلغت ٢,٥ مليون طن بكلفة ٩١٥ مليون دولار، وقال: نحن ذاهبون إلى عقود نوعية لتأمين الفيول، كما تم إطفاء أبار الغاز في حيان بشكل كامل والبدء بإنتاج مليوني متر مكعب منها.

وبين غانم أنه وخلال النصف الأول من العام الحالي تم إدخال ثلاثة أبار جديدة في الإنتاج بمعدل ٥٢٠ ألف متر مكعب، معلناً أنه سيتم إدخال ٥ آبار جديدة في الإنتاج في نهاية العام.

وأعلن غانم عن أنه سيبدأ الاستثمار قريبا في حقول منطقة شمال دمشق وبالتحديد في قارة والبريج بعد حفر ٣ آبار فيها مقدراً إنتاج الغاز فيها بـ١,٥ مليون م٣ على أن يتم الإنتاج خلال العامين القادمين.

وأكد غانم وضع خطة إسعافية ومتوسطة وبعيدة المدى لإعادة تأهيل الحقول والمنشآت وذلك فور تحريرها لإعادة الإنتاج منها بأسرع وقت ممكن.

وأكد وزير النفط أن الوزارة تعمل على استقرار عمل مصفاة بانياس في ريف حمص معلناً عن جاهزيتها لتكرير النفط الخام رغم توقفها ٨٤ مرة خلال سنوات الأزمة في وقت يجب ألا تتوقف فيه أكثر من مرتين في العام.

وأضاف غانم: إننا نعمل على أتمتة حركة المشتقات النفطية من المصب إلى المستهلك وذلك عبر مركز تحكم ومراقبة مركزي إضافة إلى التوسع بتطبيق البطاقة الذكية، مؤكداً أنه يتم وضع آلية رقابية جديدة في المستودعات عبر أختام جديدة على الصهاريج ذات كود معين يحدد المادة والمقصد والتاريخ والمستودع.

تعسف في استخدام الوزراء لصلاحياتهم

| الوطن

بينت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف أن هناك تعسفاً في استخدام الصلاحيات الوزارية للوزراء، مشيرة إلى أنه لم يتجرأ حتى الآن لوضع قانون لمكافحة الفساد الإداري.

وأكدت السفاف أن هناك مشروعاً للوزارة سيعرض على الحكومة قريباً لتطوير الكوادر البشرية في المفاصل الوظيفية، منوهة بأنه سيكون له آثاره الإيجابية التي ستنعكس على الموظف والمواطن.

وإكراماً لشهر رمضان ولطلاب الثانوية مراعاة في التقنين الكهربائي

فصل موظفين من الخدمة على خلفية فساد في توزيع التقنين الكهربائي

| الوطن

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي أن أضرار قطاع الكهرباء خلال الأزمة ألفي مليار ليرة سورية، منها ألف مليار في مجال توليد الطاقة الكهربائية و٣٠٠ مليار في مجال النقل و٧٠٠ مليار في مجال التوزيع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال: نطمئن المواطنين عن وجود طاقة كهربائية ووفرة في الطاقة مولدة، ولدينا مشاريع وخطط لتأمين الكهرباء للمناطق التي سيتم تحريرها كالغوطة الشرقية.

وتعهد وزير الكهرباء أنه وإكراما لشهر رمضان ولطلاب الشهادة الثانوية العامة بمراعاة في التقنين الكهربائي، كاشفاً عن إلغاء التقنين في السكن الجامعي (في الطبالة).

وبيّن خربوطلي أن إستراتيجية الوزارة تتركز بتأمين الطلب على الكهرباء من خلال المحافظة على استمرارية العمل محطات التوليد وتأمين قطع التبديل وتنفيذ الصيانات المطلوبة، مشيراً إلى إعادة تأهيل محطة حلب الحرارية بكلفة ٧,٥ مليارات ليرة، وصيانة محطة دير علي بإصلاح العنفة الغازية الأولى بكلفة بلغت نحو ٥ ملايين دولار.

وأكد خربوطلي العمل حالياً على صيانة محطة توليد تشرين مع شركة مينا الإيرانية بكلفة ٨ ملايين يورو والسعي مستقبلاً لصيانة المجموعات البخارية والغازية.

ورداً على مداخلات من الحضور حول عدم عدالة التقنين ووجود مناطق لا تخضع لنظام التقنين خربوطلي عن فصل موظفين من الخدمة على خلفية فساد في توزيع التقنين الكهربائي على المواطنين، ضارباً مثلاً بعدم قطع الكهرباء من قبل أحد الموظفين طيلة الـ٢٤ ساعة.

وأضاف خربوطلي أن المشافي العامة لا تخضع للتقنين في حين المشافي الخاصة التي تتداخل خطوط تغذيتها مع خطوط التغذية المنزلية لا يمكن إعفاؤها من التقنين، إلا أنه يمكن مراعاة وضعها حين يتطلب الأمر.